



هذا الاحتمال هو كلام الكاظمي نفسه الذي أعلنه خلال جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية لمناقشة الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021، قائلا "إن العراق يواجه انهيار النظام والدخول في فوضى عامة، ما لم يدخل في عملية قيصرية للإصلاح"، و"منذ عام 2003 ونحن نعاني من التأسيس الخطأ الذي يهدد النظام السياسي والاجتماعي بالانهيار الكامل".

هذا مع الاعتراف بان الأموال الطائلة بدأت تتدفق على المرشحين من إيران والخليج وأميركا، يتسلمها مرشحون لا يملكون من الزعامة سوى مواهب "البلف" والخداع والقفز من حبل إلى حبل، وحسب الظروف، ووفق قلب الرياح.

2005 و2010 و2014 و2018، هادي العامري ومقتدى الصدر وعمار الحكيم ونوري المالكي وحيدر العبادي وأسامة النجفي وطارق الهاشمي ورافع العيسوي وصالح المطلق وإياد علاوي وأحمد الجلبي وسليم الجبوري وأحمد الجبوري وخميس الخنجر، أو أي واحد آخر من أعضاء نادي المحاصصة؟ من يراقب، اليوم، أخبارهم، ويستعرض شعاراتهم، ويتابع اشتغالهم بتحصير أنفسهم لخوض الانتخابات القادمة المحتملة، يفقد الأمل ويخسر الرجاء، ويتأكد من أن الطاس سيبقى نفس الطاس، وأن الحمام سيبقى نفس الحمام، مع الأسف الشديد. إنهم عائدون، شاء من شاء وأبى من أبى، ولكل حادث حديث، والذي يؤكد

يضاف إلى كل الأسباب التي تمنع أمل الرئيسين من التحقق سبب آخر هو أن الناخبين العراقيين، في جنوبهم ووسطهم وغربهم وشمالهم، فقدوا القدرة على الصبر الجميل، وملؤوا من رؤية نفس الوجوه، ومن سماع نفس البيانات والتصريحات، وتعبوا من انتظار نفس الوعود، وكرهوا العيش في نفس الدولة التي يتصدى لقيادتها أصحاب سياسة "العين بصيرة واليد قصيرة"، وأصبحوا أكثر تعلقا وإصرارا على تغيير قواعد اللعبة من أساسها، وبوجود جديدة ولغة جديدة وسياسة جديدة، لا مكان فيها لأحد من حرس قديم.

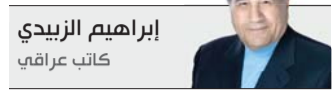
فهل هناك من يخبرنا بما خدم به الشعب العراقي الفائزون في انتخابات

الانتخابات العراقية مرة أخرى

النوري الإيراني هو الحاكم بأمرة في العراق، باحزابه وميليشياته، فإن أنيابه وأظفاره منتشرة ومتغلغلة في جميع مفاصل الدولة، من رئاسة جمهوريتها دفاعها وداخليتها وماليتها وخارجيتها ومصارفها ومطاعمها ومقاهيها، حتى لم يعد للخبث الرفيع أن يميز من ثقب إبرة إلا إذا سمح السيد الخاط.

وما دامت الأحزاب والميليشيات والمافيات قد زرعت منتسبيها والمؤتمرين بأمراها في أصغر دوائر الدولة وأكبرها وأصبحت قادرة على التصرف بالبطاقات الانتخابية، ومخصصة بنقل صناديق الاقتراع من مكان آمن إلى مكان آمن غيره، إضافة إلى قدرتها على إرهاب الناخبين أو شراء أصواتهم بالمال أو بالوظيفة، فلا أمل في أن تختلف الانتخابات الجديدة عن أخواتها السابقات.

حسابها في موازين القوى الثابتة في العملية السياسية المسيرة إيرانيا، أسوة بكتلة نوري المالكي، وكتلة حيدر العبادي، وغيرهما، وقد يجبران باقي الكتل، بقوة كتلتها الجديدة، على إعادة تكليفها بالرئاستين، ليس فقط من باب الطموح الشخصي، وحبّ السجاد الأحمر، وموسيقى السلام الوطني، والمخصصات، والنتريات، والحماية فقط، بل أيضا لتحقيق ما يمكن تحقيقه من تغييرات وتبديلات وإصلاحات ترضي الشارع الغاضب المحتقن، وتقنعه بأن ثقته بهما كانت في محلها.



إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

هناك قول أميركي تكرره الأم على صغيرها كلما دخل معها إلى السوبرماركت، يقول: You can't have everything، وترجمته إلى العربية "لا تستطيع أن تحصل على كل شيء"، وذلك لتعويده على القناعة والرضا بالمكن فقط من الأمور.

ويبدو أن الشعب العراقي آمن بنصيحة الأم الأميركية، وأصبح واقعا لا يطلب ولا يتوقع سوى الممكن والمسموح به فقط لا غير.

وبالمقابل لا يبدو أن الرئيسين، برهم صالح ومصطفى الكاظمي، منتفان مع الشعب العراقي، بحديثهما عن الانتخابات المقبلة التي يريدانها الفرصة الذهبية المنتظرة لرفع الزير من البير، وتحقيق العدالة والحريّة والكفاية، وإعادة هيبة الدولة، وقلب موازين العملية السياسية القائمة على المحاصصة، وإخراج الوطن من مازقه وإيصاله إلى شاطئ الأمان.

لكل من الجبهتين أسبابهما في تقدير الموقف وتوقع المحتمل، ففي قناعة الشعب العراقي أن أقصى ما يمكن أن تتمخض عنه الانتخابات القادمة، إذا جرت في موعدها ولم يتم تأجيلها أو إلغاؤها، هو أن يدخل الرئيسان، صالح والكاظمي، هذه المرة، إلى البرلمان وهما صاحبا كتلة نيابية قوية يحسب

طبقة سياسية انزلت بتونس إلى هاوية العبث

أنتجت طبقة سياسية عملت وتعمل على إطفاء أي نوع من الحماسة للبناء والتغيير. صار الشعب التونسي ينظر إلى تلك الطبقة باعتبارها عقابا تهون أمامه حماقات وأخطاء بن علي.

تونس وتزيد من عدد الفقراء الذين تعتبرهم رصيدها الانتخابي المؤكد. فحينما حل الفقر ازدادت شعبية تلك الجماعات التي تتخذ من الدين وسيلة لإنجاح مشروعها السياسي.

وذلك هو واحد من أهم دروس جماعة الإخوان المسلمين.

وبالرغم من مضي عشر سنوات على نجاح الثورة في إزالة نظام بن علي فإن نظاما سياسيا جديدا لم ير النور بعد. كل شيء يراوح مكانه، ليست حركة النهضة على استعداد لأن تسمح للأحزاب المدنية بأن تفر مشاريعها في بناء وتطوير وتحديث الدولة.

في المقابل فإن تعطيل عمل الدولة قد رافقه تراجع على كل المستويات، وفي مقدمة ما كان واضحا منه ذلك الانهيار الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض الوضع المعيشي وتدهور القدرة الشرائية لدى عموم الشعب. الأمر الذي أدى واقعا إلى اتساع دائرة الفقر وارتفاع مستويات البطالة.

فليس مجلس النواب وحده مشتبكا بخلافات ليس لها حل ولا علاقة لها بالسياسة كما هي على سبيل المثال شعارات التكفير، بل إن ذلك الاشتباك عطل من خلال انعكاساته عمل الحكومة وصار يفتق حاجزا ما بين رؤساء الحكومات وما بين قدرتهم على إدارة عمل وزراءهم الذين صاروا هم الآخرون في مرمى الأحزاب والكتل السياسية وهي تتبادل الاتهامات والتلويح بالعزل وصولا إلى الشتم والضرب.

وإذا ما عرفنا أن زعيم إحدى الكتل البرلمانية المهمة يقيم في السجن ويدير حواراته مع الكتل السياسية الأخرى من هناك يمكننا أن ندرك أن الحياة السياسية قد تردت إلى المستوى الذي لا يمكن التعويل من خلاله عليها. إنها علبة أغذية مسمومة.

فحين يُتهم رئيس مجلس النواب برعاية الإرهاب وتدعو كتل سياسية داخل المجلس إلى عزله فإن الموضوع محسوم لصالح الفوضى. فوضى لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج حسنة وإلا ما كان رئيس الدولة يبحث تحد له من يُسمح له بلقاؤه ومن هو غير ذلك.

فقدت حركة النهضة الكثير من أدوات الإقناع وتعرضت مصداقيتها للاندثار بمرور الوقت واستفحال الأزمات. لذلك فإنها تعمل والكتل التي تقف وراءها على أن تبقى الحياة السياسية تتحرك في دورة عبثية لا نهاية لها.

بعد عشر سنوات من الانتصار يبدو الشعب أكثر ياسا من ثورته التي

هكذا يهاجم النواب الحكومات ويمنحونها الثقة

لم يندهدش الرأي العام كثيرا حيال الطلبات التي تقدم بها نواب أخيرا إلى الحكومة لتعيين أبنائهم خارج المعايير الرسمية. وشاهد الأردنيون إحدى الرسائل المسربة عن طلبات التعيين. باتت الشعور السائد أن البرلمان يشبه البلديات ودوائر الخدمات وربما يمثل "منافسا" لديوان الخدمة المدنية الذي يتولى تعيين الموظفين، وأن الوصول إلى البرلمان ما هو إلا منفعة للناخب وأحيانا للناخب أيضا.

حتى الحكومات تخلت عما منحها الدستور وهو "الولاية العامة". ولا يخفى على أحد أنها مبرجة مسبقا على مهام معينة وممنوعة من مهام أخرى.

مراثون خطابات النواب سينتهي وتنتال الحكومة الثقة. هذا ما نخبرنا به توجهات النواب الحاليين والدورات البرلمانية السابقة والعرف الذي يعتبر الحجب وقفا ضد "حكومة جلالة الملك". لهذا لا تبدو الحكومة في قلق من حجب الثقة وهي مطمئنة لنوايا النواب. وحتى لو شعرت الحكومة بان ثمة معارضة واضحة لها في البرلمان، فهي وأجهزة الدولة الفاعلة قادرة بطريقتهم أو بأخرى على تخفيف "غضب" النواب وتقليل عدد الذين لن يمنحوها الثقة. نواب سابقون شتموا علنا عن اتصالات يتلقونها تطلب منهم أو "تأمرهم" بمنح الثقة وأحيانا حجبها للخروج برقم مناسب. وأكادوا أيضا أن خارطة الثقة البرلمانية بالحكومة معرفة مسبقا ولا يمكن الانتظار إلى اللحظة الأخيرة في جلسة الثقة حتى يعلن كل نائب عن موقفه.

في وزارة سمير الرفاعي (الحفيد) قبل عشر سنوات، منح 111 نائبا من أصل 120 الثقة للحكومة. وكانت تلك أكبر نسبة ثقة برلمانية في تاريخ المملكة. للمفارقة، استقالت حكومة الرفاعي بعد أربعين يوما على توليها السلطة؛ ما يهيم الحكومة الآن في المقام الأول ليس تحصيل الثقة لأنها حاصلة، بل عدد الذين سيمنحونها الثقة، في ما لا يتعدى كونه إنجازا شخصيا للخصاونة في بداية عمل البرلمان الجديد أو يصلح كعناوين رئيسية للصحف والمواقع الرسمية والقريبة من الحكومة.

لم تشهد المملكة حجب الثقة عن الحكومة إلا مرة واحدة قبل حوالي ستة عقود حين أسقط البرلمان حكومة سمير الرفاعي وأعلن الملك الراحل الحسين بن طلال حل البرلمان وتشكيل حكومة جديدة.

وظلت التجربة الديمقراطية مرتبطة إلى حد بعيد بما يريده الملك الذي تمثلته مؤسسة القصر أو الديوان الملكي، كأحد الأركان الرئيسية في منظومة الحكم. ماخذ كثيرة على قانون الانتخابات الحالي وعلى مسؤوليته في تحجيم دور البرلمان، حتى باتت مجالس النواب ذات وجه واحد: غالبية مريحة مؤيدة للحكومة من المتقاعدين العسكريين والمدنيين ورجال الأعمال، إلى جانب بضعة مقاعد يفوز بها إسلاميون أو شخصيات مستقلة محسوبة على المعارضة.

في غياب حياة حزبية واقعية، تنهض الاعتبارات العشائرية والعائلية والمناطيقية بدور كبير في تشكيل مجلس النواب الذي يبدو فاعلا عن بعد وعلى شاشات التلفزيون لكنه يناور الحكومة على ملفات وقضايا لا علاقة لها بالعمل البرلماني.

في رود النواب على البيان الوزاري، أثرت قضايا سياسية كبرى بصوت خافتة في حين ركز النواب أكثر على المطالب الخدمية التي وعدوا ناخبينهم بها والتي يمكن أن تمثل أساسا لمنح الثقة أو حجبها عن الحكومة لدى الكثير من أعضاء البرلمان. اعتاد الأردنيون على طبيعة العلاقة بين الحكومة والنواب وهم يعملون أنها لا تلامس ولا تقترب من السقوف الممنوحة للبرلمان بموجب الدستور. لكنها علاقة أنية مرتبطة بمصالح متبادلة في المملكة التي تشكلت فيها سبع حكومات في السنوات العشر الأخيرة.



شاكِر رافيعة
كاتب أردني

تستهوي الأردنيون متابعة الانتخابات البرلمانية وإن قاطعوها، مقلما يبتئى النواب المواقف الهجومية عن الحكومة في خطاباتهم ثم يمنحونها الثقة!

على مدى أكثر من أسبوع منذ إعلان البيان الوزاري لحكومة بشر الخصاونة الذي بناه عليه نزال ثقة البرلمان، انبرى أكثر من 120 نائبا من 130 إلى التعليق على البيان، الكثير منهم انتقد الحكومة وغالبيتهم قدموا حزما من المطالب لدوائهم على مسامح الناخبين. الحكومات المتعاقبة تعوّدت على الخطابات الرنانة في البرلمان ويبدو أنها تعذر من يهاجمها من النواب وتبتلع الاتهامات من باب إسفاح المجال لهم ليرفعوا العبث عن أنفسهم أمام الناخبين.

الناخبون بدورهم يعلمون الحدود الحقيقية للنايب، وأيضا للبرلمان الذي منحه الدستور سلطة قوية في التشريع والرقابة، لكن ممارساته الفعلية لهذه الصلاحيات تتداد تكون معومة.

إذن هو موسم لتغيير الوجوه فقط، نوابا ووزراء. وهو قبل ذلك أيضا موسم احتفالي أو "فولكلوري" أثناء الحملة الانتخابية واستعراض المرشحين لبرامجهم ثم الاقتراع فانتظار النتائج. كل هذا يتابعه الأردنيون يوما بيوم، بنشغ وأحيانا بغضب أو استياء أو رضا بالامر الواقع، لكن أجواء الانتخابات وتقرب المرشحين إلى ناخبينهم يمنح الناس فرصة للتسلية لا تتكرر إلا كل أربع سنوات.

التجربة الديمقراطية ككل موضع تساؤلات في الأردن، حيث للملك الكلمة الفصل في الشؤون والقرارات الرئيسية لكن مع هامش تحرك معقول لمجلس النواب الذي يحق له مساهمة الحكومة والوزراء في أي من شؤون الدولة.

مجلس النواب على مدى العقود الماضية تخلت عن هذا الهامش الضروي لتوازن السلطات وسلامة العملية الديمقراطية ورضيت أن تمثل محض ديكور في منظومة الحكم.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

فاروق يوسف
كاتب عراقي

عام 2011 تخلص التونسيون من نظام زين العابدين بن علي البطيء والتفيل والمهمل والذي تحوم حوله وشبهات الفساد. كان ذلك حدثا سارا وهو بداية طيبة للربيع العربي.

ولكن سرعان ما خاب الأمل. لقد دخلت حركة النهضة الإسلامية على الخط وأفسدت خيال التونسيين وواقع الثورة بل وانحرفت بالإثنين. فالحركة باعتبارها أحد أفرع جماعة الإخوان المسلمين تريد بناء نظام سياسي خاص بها ولكنه نظام يقع خارج حدود الدولة. ولأن التونسيين بمختلف أجيالهم وانجاساتهم قد تربوا على احترام فكرة الدولة والالتزام بقوانينها المدنية، فإنهم فوجئوا بان هناك طرفا تونسيا يسعى إلى استردادهم خارج الحلبة الحقيقية لنضالهم الهادف إلى تحسين سبل العيش والرفي بأحوال الحياة.

غير أن حركة النهضة تمكنت من خلال سطوتها على الأرياف والمدن المهتمشة من فرض وجودها انتخابيا ودخلت إلى الحياة السياسية بقوة. بل أنها نجحت في أن تكون الطرف السياسي الأقوى وهو ما جعلها قادرة على التحكم بمسار العملية السياسية التي كان التونسيون لا يتطرون إليها إلا من جهة الإدارة الحصنة لموارد البلاد وتوزيعها بشكل عادل بينهم.

ما فعلته حركة النهضة منذ حكم الترويك الذي زرعته وحتى الآن أنها أدخلت البلاد في متاهة لا نهاية لها من الجدل حول مشكلات الحكم لكي يفتح لها في الوقت نفسه العمل على تنفيذ مخططاتها في تدمير أسس الدولة. لم يكن من اليسير على الحكومات المتعاقبة أن تقوم بواجباتها في ظل صراع سياسي تعمدت حركة النهضة أن تطيل أمده. لا شيء إلا لكي تتمكن من تغييب الدولة وإزالة كل أثر لها على مستوى خدمة المجتمع.

لقد نسيت الطبقة السياسية وظيفتها وصار الصراع السياسي هو هدف وجودها. وهو ما كان سببا لتقويض أي محاولة للبدء في الأداء الخدمي وتنفيذ مشاريع يمكن من خلالها القضاء على مشكلة البطالة ومن ثم الانتهاء من عدة الفقر التي تصار تطارد التونسيين من غير أن تكون لها أسباب واقعية. تونس ليست بلدا فقيرا إذا ما جرى التصرف بثرواتها بشكل معقول. كان واحدا من أهم الأهداف التي سعت إليها الجماعات الدينية أن تقفر

